

اتفاقية بين
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
وحكومة سلطنة عمان
لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة سلطنة عمان (المشار إلى كل منهما بـ "الطرف" وإليهما مجتمعين بـ "الطرفين"):

- 1 - رغبة منها في توثيق أواصر الصداقة وتعزيز روح التعاون بين البلدين؛
- 2 - ورغبة منها في المزيد من تطوير وتعزيز العلاقة بين البلدين في مجال التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية؛
- 3 - وإدراكاً منها لأهمية إنشاء مناخ استثماري وتجاري مفتوح وشفاف للتجارة الدولية والاستثمار؛
- 4 - وإدراكاً منها للمنافع التي تعود على كل طرف من ازدياد التجارة الدولية والاستثمار، ولأن التدابير الاستثمارية المشوهة للتجارة، والعوائق الحمائية أمام التجارة ستحرم الطرفين من تلك المنافع؛
- 5 -أخذًا في الاعتبار عضوية البلدين في منظمة التجارة العالمية، وعلمًا بأن هذه الاتفاقية لا تخالف حقوق والتزامات أي من الطرفين، حيثما ينطبق، بموجب اتفاق مراكيش بإنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والأدوات الأخرى المتعلقة بها أو المبرمة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية؛
- 6 - وإدراكاً منها لدور الجوهري للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، في تعزيز النمو، وتوفير الوظائف، وتوسيع التجارة، وتحسين التقنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية؛
- 7 - وإدراكاً منها لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق منافع إيجابية لكل من الطرفين؛
- 8 - ورغبة منها في تشجيع وتسهيل الاتصالات بين القطاع الخاص في البلدين؛

9 - وإدراكاً منها للرغبة في إيجاد أسرع وأكفاء الحلول للمشكلات التي تعرّض التجارة والاستثمار؛

10 - وإدراكاً منها للأهمية المتزايدة للخدمات في اقتصاديهما، وفي علاقتهما الثانية؛

11 - وأخذًا بعين الاعتبار الحاجة إلى إزالة العوائق غير الجمركية لتسهيل المزيد من إمكانية الوصول إلى أسواق البلدين، والفوائد المتبادلة المترتبة على ذلك؛

12 - وإدراكاً منها لأهمية توفير الحماية الكافية والفعالة والإنفاذ لحقوق الملكية الفكرية، وأهمية العضوية في، والانضمام إلى ماثيق حقوق الملكية الفكرية؛

13 - وتقراراً للالتزام الذي أعيد التأكيد عليه في إعلان الدوحة، وإدراكاً لأهمية توفير الحماية الكافية والفعالة والإنفاذ لحقوق العمال طبقاً لقوانين العمل المطبقة في كل من البلدين، وتحسين درجة مراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً؛

14 - ورغبة منها في التأكيد على أن التجارة والسياسات البيئية يقدمان المساندة المتبادلة بهدف تعزيز التنمية المستدامة؛

15 - ورغبة منها في أن تقوي هذه الاتفاقية الإطارية من نظام التجارة متعدد الأطراف بتعزيزها للجهود المشتركة نحو إكمال أجندـة الدوحة للتنمية بنجاح؛

16 - وأخذًا بعين الاعتبار أنه سيكون من مصلحتهما المتبادلة إنشاء آلية ثانية بين الطرفين لتشجيع تحرير التجارة والاستثمار بينهما؛

لهذه الغاية، اتفق الطرفان على الآتي:

المادة الأولى

يؤكد الطرفان على رغبتهما في تطوير مناخ استثماري جذاب، وتوسيع التجارة في المنتجات والخدمات بما ينسجم مع بنود هذه الاتفاقية؛ وأنهما سوف يتخذان التدابير المناسبة لتشجيع وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وتؤمن ظروف مواتية لتنمية وتوسيع التجارة بين البلدين على المدى البعيد.

المادة الثانية

يقوم الطرفان بإنشاء مجلس أمريكي - عمانى للتجارة والاستثمار (المجلس) مكون من ممثلين عن كلا الطرفين. تكون رئاسة جانب سلطنة عمان لوزارة التجارة والصناعة، ورئيسة جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)، ويمكن أن يتعاون كلا الطرفين مسؤولون في وحدات حكومية أخرى حسب ما تتطلبه الظروف. وسيجتمع المجلس مرة واحدة في السنة على الأقل، وفي الأوقات التي يتفق عليها الطرفان.

المادة الثالثة
تكون أهداف المجلس كما يلي:

- 1 - مراقبة العلاقات التجارية والاستثمارية بهدف التعرف على فرص توسيع التجارة والاستثمار وتحديد القضايا ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، مثل الملكية الفكرية، العمل، أو القضايا البيئية التي يكون من الملائم بحثها في الاجتماع المناسب.
- 2 - عقد مشاورات حول قضايا تجارية واستثمارية محددة تهم الطرفين.
- 3 - تحديد العوائق التي تتعرض تدفق التجارة والاستثمار والعمل على إزالتها.
- 4 - السعي للحصول على مشورة القطاع الخاص في بلديهما، حيث يكون ذلك ملائماً، حول الموضوعات ذات الصلة بعمل المجلس.

المادة الرابعة
لأي من الطرفين أن يعرض للتشاور أي مسألة تجارية أو استثمارية بين الطرفين؛ على أن يرافق طلبات التشاور شرح مكتوب للموضوع المطروح للبحث؛ وتعقد المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب؛ مالم يوافق الطرف مقدم الطلب على عقدها في تاريخ لاحق.

على كل طرف أن يسعى من أجل إيجاد فرصة للتشاور قبل اتخاذ أي عمل قد يؤثر سلباً على المصالح التجارية أو الاستثمارية للطرف الآخر.

المادة الخامسة
لا تدخل هذه الاتفاقية بالقانون الداخلي لأي من الطرفين، أو بحقوق والتزامات أي من الطرفين بموجب أي اتفاقية أخرى يكون طرفاً فيها.

المادة السادسة
تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها من قبل الطرفين.

المادة السابعة
تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يتم إنهاؤها باتفاق الطرفين، أو مضي ستة أشهر على إرسال أي منهما إشعاراً خطياً للطرف الآخر يبدي فيه رغبته في إنهائها.

للشهادة على ما ورد أعلاه، قام الموقعان أدناه، المفوضان من قبل حكومتيهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.
حررت في اليوم السابع (7) من شهر يوليو، عام 2004 م، من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية، كلا
النسختين متساويتان في الحجية.

عن حكومة سلطنة عمان
مقبول بن علي سلطان
وزير التجارة والصناعة

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
روبرت بي. زوليوك
الممثل التجاري للولايات المتحدة